



التوزيع : عام
E/ECWA/64

١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

الاصـل : بالعربية

٥٥٧٩



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢-٦ تشرين اول / اكتوبر ١٩٧٨

عمان، الاردن

البند ١٢ من جدول الاعمال الموقت

تقرير مرحلي عن مقر اللجنة

مذكرة من الامين التنفيذي

أ - تقرير عن مقر اللجنة الدائم في بغداد، العراق

- ١- عند عقد الدورة الاولى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ايار/مايو ١٩٧٤، نوقش موضوع المقر الدائم للجنة، ونتيجة المناقشة تم الاتفاق على ان يؤجل النظر في هذا الموضوع الى دورة خاصة تعقدها اللجنة لهذا الغرض في ايلول/سبتمبر من نفس السنة (١).
- ٢- ولدى عقد الدورة الخاصة الاولى في الموعد المقرر اتخذت اللجنة قرارها المرقم ٦ (د-خ-١) في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ م، وقد نصت فقراته الاجرائية على ما يلي :
- ١- ان يكون آخر موعد لاختيار المقر الدائم للجنة هو الدورة العادية لسنة ١٩٧٦ على ان يفي الموضوع مدرجا على جدول اعمال اللجنة.
- ٢- ان تقدم الدول الاعضاء التي ترغب في استضافة المقر الدائم للجنة مقترحاتها حول التسهيلات المادية والمعنوية التي تلتزم بتقديمها للجنة وفق احتياجاتها في اقرب فرصة ممكنة.

(E/5539) E/ECWA/9 (١)

٣- ان تكون بيروت مقرا للجنة لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخه يكون خلالها قد تم اختيار المقر الدائم وانشاء الابنية لاداء اللجنة وظائفها الاساسية.

٤- ان تقدم الحكومة اللبنانية خلال هذه الفترة الانتقالية، جميع التسهيلات المادية والمعنوية للجنة لتمكين من تنفيذ خطط عملها وبرنامجها المقررة (٢).

٣- عند عقد الدورة الاعتيادية الثالثة في الدوحة في ايار/مايو ١٩٧٦، كان امام اللجنة ثلاثة عروض لاستضافة المقر الدائم للجنة. ولدى المناقشة تمت الموافقة على تأجيل البت في اختيار موقع المقر الدائم الى جلسة خاصة ثانية تعقد في الدوحة ايضا في آب/اغسطس ١٩٧٦ على ان يكون هذا موعدا نهائيا للبت في الموضوع ليتسنى تقديم قرار اللجنة في هذا الشأن الى الدورة الحادية والستين المستانفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة (٣).

٤- لدى عقد الدورة الخاصة الثانية للجنة في ٢١ و ٢٢ آب/اغسطس ١٩٧٦ درست اللجنة العروض الثلاثة لاستضافة المقر الدائم للجنة المقدمة من كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية. ونتيجة المناقشة اتخذت اللجنة قرارها المرقم ٣٥ (د-خ-٢) وفيه "توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول عرض الحكومة العراقية لاقامة المقر الدائم للجنة في بغداد" (٤).

٥- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الحادية والستين المستانفة بقراره المرقم ٢٠٤٥ (الدورة ٦١) وتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٦ توصية اللجنة وقرربان يكون مقر اللجنة الاقتصادي لغربي آسيا في بغداد، العراق، المقر الدائم للجنة. واحتفظ مندوب لبنان الى المجلس بحق حكومته في اثاره الموضوع مجددا في المستقبل (٥).

٦- عند عقد الدورة الاعتيادية الرابعة للجنة في عمان في نيسان/ابريل ١٩٧٧، لم يكن قد مضى وقت كاف منذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور اعلاه لتتدبم تقرير عما تم انجازه الى ذلك الحين بشأن موقع مقر اللجنة الدائم والاجراءات التي اتخذت والاتصالات التي تمت بين الحكومة العراقية والامانة العامة للامم المتحدة والامانة التنفيذية بشأن ابنية المقر. وكان الاتفاق قد تم بين هذه الجهات الثلاث على قيام وفد من المهندسين والمعماريين العراقيين المعنيين بالتصاميم المقترحة لبناء المقر الدائم للجنة في بغداد، بزيارة الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، للاتفاق مع الموظفين المختصين في الامانة العامة للامم المتحدة على تفاصيل التعديلات الواجب ادخالها على التصاميم المذكورة لكي تستكمل الشروط التي تراها الامم المتحدة ضرورة لضمان سير العمل بصورة مرضية في مقر اللجنة الدائم. واستكمالا لتلك المشاورات قام وفد آخر يضم ممثلين اثنين عن الامانة العامة للامم المتحدة واللجنة

(٢) E/ECWA/12 (E/5589)

(٣) E/ECWA/73 (E/5785)

(٤) E/ECWA/40 (E/5845)

(٥) Agenda item 4 -E/SR,2035

الاقتصادية لضربي آسيا بزيارة بغداد في ايار/مايو ١٩٧٧ . ومنتجة تلك المداولات والمراسلات التي اعقتها بين الاطراف الثلاثة تم الاتفاق على التصاميم النهائية - وعدد ها ١٧ تصميما - لبناية المقر الدائم للجنة في بغداد .

٧- ولدى اقتراب الموعد الاعتيادي للدورة الخامسة للجنة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، قام الامين التنفيذي للجنة بزيارة لبغداد بين ١٢ و ١٦ شباط/فبراير للمداولة مع السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية وعدد آخر من المسؤولين المعنيين بموضوع المقر الدائم للجنة وذلك تمهيدا لتقديم تقرير الى اللجنة حول الموضوع خلال دورتها الخامسة . وفي خلال مقابلة السيد وزير الخارجية اثار سيادته موضوع انتقال اللجنة الى بغداد عند انتهاء فترة الخمس سنوات المحددة لوجود مقرها المؤقت في بيروت .

٨- عند عودة الامين التنفيذي الى بيروت، وجه بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ الرسالة المثبت نصها في الملحق رقم (١) بهذا التقرير الى السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية .

٩- بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٧٨ ارسل الامين التنفيذي للجنة برقية الى الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في بغداد رجاء فيها الاستفسار من وزارة خارجية الجمهورية العراقية عن الموعد الذي تتوقع ان يبحث فيه السيد وزير الخارجية بجوابه على رسالة الامين التنفيذي في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ وقد اجاب الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في بغداد ببرقيته المؤرخة في ١٨ / ٤ / ١٩٧٨ مفيدا بان وزارة خارجية الجمهورية العراقية قد اعطته بان وفدها الى الدورة الخامسة للجنة سيقدم تقريره الى اللجنة مباشرة .

١٠- بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٨ ، تلقى الامين التنفيذي للجنة المذكرة رقم ٧٦٥ / ١٠ / ١٤ والمؤرخة في ٢٦ / ٦ / ١٩٧٨ من سفارة الجمهورية العراقية في بيروت وقد ارفقت بها رسالة من السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية مؤرخة في ١٧ / ٦ / ١٩٧٨ . (نص الرسالة مثبت في الملحق رقم ٢) .

١١- ثم تلقى الامين التنفيذي في ٨ آب/اغسطس ١٩٧٨ مذكرة من سفارة الجمهورية العراقية ببيروت مرقمة ٩٣٥ / ١٠ / ١٤ ومؤرخة في ٥ / ٨ / ١٩٧٨ ، وقد ارفقت بها رسالة ثانية من السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية الى الامين التنفيذي للجنة . (نص الرسالة مثبت في الملحق رقم ٣) .

١٢- وجه الامين التنفيذي للجنة بتاريخ ١١ آب/اغسطس ١٩٧٨ الى السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية الكتاب المثبت نصه في الملحق رقم (٤) .

١٣- بتاريخ ٢٩ آب / اغسطس ١٩٧٨ ، تلقى الامين التنفيذي مذكرة من سفارة الجمهورية العراقية في بيروت ومرفق بها نص برقية من وزارة الخارجية العراقية تفيد بترحيب الوزارة بذهاب فريق من قبل الامانة التنفيذية الى بغداد لمعاينة البناية المعصمة لتكون مقرا مؤقتا للجنة هناك .

١٤- ان مسألة انتقال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من مقرها الحالي الموقت في بيروت الى ابنية موقّعة في بغداد خلال سنة ١٩٧٩ قد عرضت على المستشار القانوني للأمم المتحدة، الذي ادلى بالرأى التالي :

١/١٤ " من الواضح ان قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٦ (د-١-١) ، الذي حدد بيروت كمقر موقت للجنة لمدة خمس سنوات ، ابتداءً من ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، قد اتخذ على اساس الافتراض بانه ، في نهاية فترة الخمس سنوات ، يكون " قد تم اختيار المقر الدائم وانشاء الابنية لاداء اللجنة وظائفها الاساسية " .

٢/١٤ " ومن الممكن الملاحظة ان لا قرار اللجنة رقم ٣٥ (د-١-٢) ولا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٥ (د-٦١) يتضمن توكيلاً او حظراً فيما يتعلق بانتقال اللجنة من مقرها الموقت في بيروت الى ابنية موقّعة في بغداد ، في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ . والتوكيل الوحيد الواضح في هذين القرارين هو ، مع الاخذ في الاعتبار قرار اللجنة رقم ٦ (د-١-١) ، انه اذا كان بناء المقر الدائم في بغداد قد اكتمل في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ فان على اللجنة ، عندئذ ، ان تنتقل من مقرها الموقت في بيروت الى مقرها الدائم في بغداد " .

٣/١٤ " وعليه فان من صلاحية اللجنة ان ترى ما اذا كانت الابنية والمرافق الموقّعة المقترحة في بغداد تتيح للجنة " اداء وظائفها الاساسية " ، واذا كان الامر كذلك ، ان توسي بالانتقال . فهذا ليس قراراً يمكن ان تتخذه الامانة العامة للأمم المتحدة . وبالطبع ، تحتاج اللجنة ، عند النظر في هذا البند ، الى تقرير يقدمه العراق عن التفاصيل المتعلقة بالابنية الموقّعة المقترحة ، وكذلك الى بيان من الامين العام بشأن الآثار المالية للاقتراح . هذا مع العلم ان الآثار المالية تقتضي موافقة الجمعية العامة حتى بعد ان ترفع اللجنة توصية بهذا الشأن يوافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي " .

ب - المقر الموقت للجنة في بيروت ، لبنان

١- نص قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المرقم ٦ (د خ-١) والمؤرخ في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، في فقرته الاجرائية الرابعة على ما يلي :

٤- ان تقدم الحكومة اللبنانية خلال هذه الفترة الانتقالية ، جميع التسهيلات المادية والمعنوية للجنة لتمكين من تنفيذ خطط عملها وبرامجها المقررة (٦) .

٢- خصصت الحكومة اللبنانية تنفيذاً لحكم الفقرة المذكورة اعلاه مبلغ مليون ليرة لبنانية سنوياً لمساعدة اللجنة في عملها، وقد وجهت وزارة الخارجية اللبنانية في هذا الشأن المذكرة المرقمة ٨/٢٣٧ المؤرخة في ٥ نيسان ١٩٧٥ (نص المذكرة مبين في الملحق رقم ٥) . وقد قامت الحكومة اللبنانية بدفع هذا المبلغ عن السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

٣- من الاجراءات الاخرى التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لمساعدة اللجنة على القيام باعمالها اصدار المرسوم رقم ٩٦٤٧ وبتاريخ ٦ شباط ١٩٧٥ الذي نص على " منح الصفة الدبلوماسية لكبار الموظفين في مكاتب وهيئات الامم المتحدة في لبنان " وبضمنهم موظفو اللجنة الدولييين من فئات معينة وعلى تمتعهم بالامتيازات والاعفاءات والحصانات الدبلوماسية التي تمنح لموظفي البعثات الدبلوماسية . (نص المرسوم الاشتراعي المذكور مثبت في الملحق رقم ٦) . كما شرعت الحكومة اللبنانية بمفاوضة الامم المتحدة بشأن عقد اتفاق خاص لتنظيم العلاقة مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا طيلة وجود مقرها الموقت في بيروت ويعتبر مكملاً للاتفاقية العامة لحصانات وامتيازات الامم المتحدة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٤٦ .

وقد انقطعت المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية عند انتقال مقر اللجنة مؤقتاً الى عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية في تموز/ يوليو ١٩٧٦ بسبب الاحداث في لبنان ، ثم استؤنفت لدى عودة اللجنة الى بيروت في منتصف سنة ١٩٧٧ .



الملحق رقم (١)

١٥ آذار/مارس ١٩٧٨

سيادة الاخ الدكتور سعدون حمادي المحترم
بعد التحية،

يسعدني ان اعرب عن جزيل شكري وخالص امتناني لحكومة الجمهورية العراقية ولكم شخصيا على گرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين حظيت بهما اثناء زيارتي لعاصمة العراق الشقيق وكذلك على الجهود التي بذلتوها ومعاونتكم لتسهيل مهمتي . واود بهذا الصدد ان اشير الي المقابلة التي تمت مع سياد تكم بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ حيث جرى الحديث عن شؤون عديدة تتعلق باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بما في ذلك موضوع المقرر الدائم الذي كان اعضاء اللجنة قد قرروا انشاءه في بغداد بناء على عرض الحكومة العراقية . وتذكرون ان الحديث قد تطرق ايضا الى تغيير الموقع المخصص للبناء ، وموعد اكمال البناء المقرر وغير ذلك من الامور ذات العلاقة بالمقرر الدائم وعمل اللجنة بصورة عامة .

وتد تفضلتم سياد تكم بالوعد بالايعاز الي معاونتكم لمتابعة مناقشة الموضوع معي ، وقد تم ذلك في حينه ، كما تم الاتفاق على توجيه كتاب الى الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يتضمن بيانات الحكومة العراقية على الاستفسارات التي توجهت بها الي سياد تكم بشأن الامور التالية :

- ١ - الموقع المخصص لبناء المقرر الدائم للجنة
لقد خصصت الحكومة العراقية موقعا آخر لمبنى المقرر الدائم للجنة قبل ذلك من الموقع السابق ، وكما اوضحت لمعاليتكم ، فربما ارتأت السبكرتارية العامة للامم المتحدة قيام غبرائها وموظفيها المختصين بمعاينة الموقع الجديد وابداء الرأي الفني بشأنه .
- ٢ - موعد انتقال اللجنة الي مقرها الدائم
وكنتم سياد تكم قد ابدىتم الرأي خلال مقابلتنا بان تنتقل اللجنة الي مقرها في بغداد حال انتهاء مدة اقامتها المؤقتة في بيروت في ايلول ١٩٧٩ . واود بهذا الصدد ان اعرف الموعد المحدد لاكمال مبنى المقرر الدائم للجنة وما استقر عليه رأي الحكومة العراقية في حالة عدم انجاز تشييد المبنى قبل ١٩٧٩ . وتجدر الاشارة هنا بانه في حالة انتقال الامانة التنفيذية الي بغداد قبل اكمال تشييد المقرر الدائم ينبغي ان يتوفر في المباني المؤقتة نفس مستوى الخدمات والتجهيزات المقرر توفيرها للمبنى الدائم .

سيادة الاخ الدكتور سعدون حمادي المحترم
وزير الخارجية
بغداد
الجمهورية العراقية

٣ - التسهيلات الاخرى

وتشمل بصفة خاصة قدرة المدرسة الدولية في بغداد على استيعاب ابناء الموظفين الكولبيين . وكذلك توفر العدد الكافي من الموظفين المحليين للقيام بأعمال الترجمة والطباعة والسكرتارية وغيرها من الاعمال المؤكدة عادة الى الموظفين المحليين . وضيف الى ذلك انه يجدر منذ الان النظر في موضوع عقد الاتفاقية الخاصة بتنظيم اوضاع المقرات الدولية العائدة للامم المتحدة خارج مقر السكرتارية العامة .

سيادة الوزير

سأكون في غاية الامتنان لو تكرمتم باعطاء توجيهاتكم الى معاونيكم للرد على الاستفسارات المذكورة بالسرعة الممكنة ليتسنى عرض ذلك الرد على اللجنة عند انعقاد دورتها الخامسة في بيروت بين ٢ و ٦ ايار/مايو ١٩٧٨ ، علما بان علي ان ازود اعضاء اللجنة بجميع الوثائق المتعلقة ببنود جدول الاعمال بما في ذلك تقريرى عن المقر الدائم للجنة في مدة لا تقل عن ستة اسابيع قبل موعد انعقاد الدورة .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

محمد سعيد العطار
الامين التنفيذي

الملحق رقم (٢)

بغداد في ١٧/٦/١٩٧٨

الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغرب آسيا .

نود ان نعلمكم بان الحكومة العراقية على استعداد لتهيئة مقر مؤقت لمكاتب اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا اعتبارا من ايلول ٧٩ . لذا نرجو بيان المستلزمات المطلوب توفيرها من قبل الحكومة العراقية لهذا الانتقال مع مقترحاتكم حول صيغة الاتفاقية التي تنظم العلاقة بين الحكومة العراقية ولجنتكم وذلك ليتسنى لنا اتخاذ الاجراءات المناسبة.

انتبهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري .

وزير الخارجية
الدكتور سعدون حمادي

بغداد في ١٩٧٨/٨/٣

الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغرب آسيا

بعد التحية،

الحاقا بكتابنا المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١٧ نود ان نوضح ما يلي :

- ١- ان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرقم (L X I) ٢٠٤٥ قد نص على انتقال الاكوا الى بغداد كمقر دائم لها بعد انتهاء مدة المقر المؤقت في بيروت في ايلول ١٩٧٩ . وان كتابنا المشار اليه في اعلاه جاء بطلب تنفيذ ذلك القرار بانتقال الاكوا الى مقرها الدائم في ايلول ١٩٧٩ .
- ٢- لما كان من غير المتوقع اكمال بناء البناية التي ستخصص للاكوا في بغداد في ايلول ١٩٧٩ فاننا اشرنا في كتابنا اعلاه الى استعداد العراق بتوفير "بناية مؤقتة" للاكوا في ١٩٧٩ ريثما يكتمل بناء بنايتها الدائمة .
- ٣- لذلك فان كتابنا المشار اليه في اعلاه يعرض "بناية مؤقتة" في المقر الدائم للاكوا في بغداد اعتبارا من ايلول ١٩٧٩ وليس "مقرا مؤقتا" لان بغداد طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي اصبحت "المقر الدائم" للاكوا اعتبارا من ايلول ١٩٧٩ .
- ٤- نوكد ما طلبنا بكتابنا اعلاه بالايجاز بتزويدنا بالسرعة الممكنة بالاحتياجات المختلفة للاكوا عند انتقالها الى بغداد في ايلول ١٩٧٩ ليتم الاعداد لها منذ الآن ولضمان الانتقال في حينه بدون اي عوائق . كذلك تزويدنا بمسودة الاتفاقية المقترحة للمقر الدائم للاكوا .
- ٥- لا نرى ما يبرر استمرار بقاء الاكوا في بيروت بعد ايلول ١٩٧٩ لان ذلك يتناقض مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولان الاكوا تشغل مكاتب مؤقتة ومستأجرة في بيروت وسيتم توفير مكاتب مماثلة أو أفضل في بغداد ريثما يتم استكمال بناء البناية الدائمة لها .
- ٦- سيتم تشييد بناية المقر الدائم للاكوا في بغداد في نفس المحل الذي تقرر سابقا و تمت الموافقة عليه من قبل لجنة الامم المتحدة التي كشفت عليه .

وزير الخارجية
الدكتور
سعدون حمادي

الملحق رقم (٤)

١١ آب ١٩٧٨

سيادة الدكتور سعدون حمادي المحترم
وزير الخارجية
بغداد

سيادة الوزير،

تحية طيبة وبعد ،

اشكركم على كتابكم المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ وعلى كتابكم الذي اعقبه ووصلني رفقة مذكرة
سفارة الجمهورية العراقية في بيروت المرفقة ١٤/١٠/٩٣٥ والمؤرخة في ٥/٨/١٩٧٨ ،
واود ان ابين ما يلي :

- ١ - عند تسلم كتابكم المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ من سفارة الجمهورية العراقية في بيروت
اعلمنا السفارة شفوياً في حينه اننا سيسعدنا ان نوافي مقام الوزارة " بالمستلزمات المطلوب
توفرها . . . " لا نتقال مكاتب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد . وقد ايدنا
ذلك الى السيد رئيس الوفد العراقي الى الدورة الثانية (١٦٧٨) للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي عند لقائنا معه في جنيف في اوائل شهر تموز/يوليو ١٩٧٨ .
- ٢ - انكم تقدرون ولا شك ان لموضوع انتقال مكاتب اللجنة من المقر المؤقت في بيروت الى المقر
الدائم في بغداد جوانب تتعدى صلاحيات الامانة التنفيذية للجنة ويتحتم معها اخذ
التعليمات اللازمة من الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك . وقد ليلا على مراعاتكم لهذا
الامر لقد تفضلتم سيادتكم بارسال نسخة من كتابكم المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ ، الى
الامانة العامة للامم المتحدة بواسطة ممثلية الجمهورية العراقية الدائمة في نيويورك .
- ٣ - ان زملائنا المعنيين بالموضوع في نيويورك قد طلبوا منا حال تسلمهم نسخة كتابكم المشار
اليه اعلاه ان يتضمن جوابنا اليكم اراء الكوادر المعنية في الامانة العامة حول الموضوع . وقد
ابلغنا سفارة الجمهورية العراقية في بيروت في اول آب/اغسطس ١٩٧٨ شفويًا بهذا الكي
تكون السفارة على بينة من الامر .

٤ - لما كانت الامانة العامة للامم المتحدة هي المرجع الاعلى للبت في مثل هذه الشؤون فقد اقترحنا عليها ان تتولى هي ابلاغكم بوجهة نظرها في الموضوع مباشرة بالنظر لتلقيها صورة من كتابكم المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ . هذا وقد قمنا بارسال صورة من رسالتكم الثانية الى الامانة العامة في نيويورك لكي تكتمل المغابرة لديها . وتذكرون في هذا الصدد ان الموضوع مدرج في جدول اعمال الدورة الخامسة القادمة للجنة التي ستعقد بين ٢ و٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ .

وختاما اود ان اجدد التأكيد لسيادتكم على حرصي وعرض جميع زملائي العاملين في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا على ان يتم انتقال المكاتب الى مقر اللجنة الدائم وفق قرارات اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة مع مراعاة انظمة الامم المتحدة وتعليمات الامانة العامة .

وتفضلوا ، ياسيادة الوزير ، بقبول فائق التقدير والاحترام .

محمد سعيد العطار
الامين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الملحق رقم (٥)

مديرية المنظمات الك ولية

رقم المعفوضات : ٣ / ٦٠

رقم الصادر : ٨ / ٢٣٧

تهدي وزارة الخارجية والمختربين اسمي تحياتها الى امانة السر التنفيذية للجنة
الاقتصادية لغربي آسيا والاشارة الى كتابها رقم ٣٠٥ الموجه الى هذه الوزارة بتاريخ
٨ تشرين الاول ١٩٧٤ ومذكرة الوزارة رقم ٨ / ٢٣٧ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٤ ،
تتشرف باعلامها بان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٥
تخصيص مبلغ مليون ليرة استجابة منه للقرار المتخذ خلال الاجتماع الاول للجنة بتاريخ
٩ ايلول ١٩٧٤ .

ان المبلغ المذكور سيلحظ في ميزانية الك ولة ويخصص لتسهيل مهام اللجنة سنة فسنة
تمكنها من تنفيذ خطط عملها وبرامجها المقررة .

تنتهز وزارة الخارجية والمختربين هذه المناسبة لتعرب لامانة السر التنفيذية
للجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن فائق احترامها .

بيروت في ٥ نيسان ١٩٧٥

امانة السر التنفيذية للجنة الاقتصادية

لغربي آسيا

بيروت

الملحق رقم (٦)

٤٣٨٠/٥٨

الجمهورية اللبنانية

مرسوم رقم ٩٦٤٧

تعديل المرسوم رقم ١٢٩٩١ تاريخ ١٠/٦/١٩٦٣ المتضمن منح الصفة
الدبلوماسية لكبار الموظفين في مكاتب وهيئات الامم المتحدة في لبنان

ان رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور

بناءً على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٤٦٣٦ تاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٢
(منح الحكومة حق التشريع في العقول الجمركي)

بناءً على المرسوم رقم ١٢٩٩١ تاريخ ١٠/٦/١٩٦٣ (منح الصفة الدبلوماسية لكبار الموظفين
في مكاتب وهيئات الامم المتحدة في لبنان)

بناءً على اقتراح وزير الخارجية والمختربين ووزير المالية

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٩/١٩٧٤

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : اضيف الى نص المادة الاولى من المرسوم رقم ١٢٩٩١ تاريخ ١٠/٦/١٩٦٣
الفقرة التالي نصها :

كذلك يمنح نفس الصفة ويتمتع بكامل امتيازاتها واعفاقاتها وحصاناتها
الموظفون الدوليون الذين هم برتبة P 4 وما فوق .

المادة الثانية :

تحدد دقائق تطبيق هذا التعديل بقرار مشترك يصدر عن وزير الخارجية
والمختربين ووزير المالية .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعد ا في ٦ شباط ١٩٧٥
الامضاء : سليمان فرنجية

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : رشيد الصلح

وزير الخارجية والمختربين
الامضاء : فيليب تقلال

وزير المالية
الامضاء : خالد جنبلاط